

المواجهات تتصاعد.. تل أبيب تنقل أكبر فرقها نحو حدود لبنان

إسرائيل: تضيق الخناق على «حماس» يحقق أهداف الحرب في غزة



من رفح جنوب قطاع غزة



وزير الدفاع الإسرائيلي يواف غلانت

لتبادل الأسرى بين الجانب الإسرائيلي وحماس، ووقف لإطلاق النار على مراحل في غزة، بغية التوصل إلى هدنة. يأتي ذلك في حين تؤكد حماس أن أي غزو لرفح يعني نسف تلك المفاوضات، وذلك بعدما كررت إسرائيل عزمها المضي قدماً في اجتياح المدينة جنوبي قطاع غزة، حيث يحتفظ أكثر من مليون و300 ألف نازح فلسطيني.

وكانت حركة حماس حذرت السبت أيضاً من وقوع «مجزرة» في رفح التي باتت الملاذ الأخير لأكثر من مليون نازح فلسطيني في جنوب القطاع الفلسطيني المحاصر، مع مواصلة إسرائيل قصفها الكثيف.

كذلك عبرت العديد من الدول العربية وفي مقدمتها مصر، فضلاً عن الأمم المتحدة، عن مخاوفها من أي هجوم على المدينة. ويتواجد ما يقارب مليون و300 فلسطيني في قضاء رفح المحاذي للحدود المصرية، بعدما نزح عشرات الآلاف منهم من شمال القطاع ووسطه، وحتى من مدينة خان يونس الجنوبية.

من ناحية أخرى على وقع المواجهات المستمرة منذ أكتوبر الماضي عند الحدود اللبنانية الإسرائيلية، مع تصاعد حدة تلك الاشتباكات شبه اليومية، دفعت إسرائيل بمزيد من الجنود نحو المنطقة.

فقد قرر رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، هيرتسي هاليفي، نقل واحدة من أكبر الفرق النظامية من قطاع غزة لتمرکز على مشارف حدود لبنان.

أتت تلك الخطوة بعد نقاش جرى داخل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ووسط وجهات نظر متعددة، حسب ما نقلت إذاعة الجيش الإسرائيلي، أمس الأحد.

إلا أن هاليفي اتخذ في النهاية قراراً بسحب الفرقة إلى الحدود اللبنانية.

ولاسيما أن القتال المعقد على عدة جبهات يحتاج، بحسب وجهة نظر هاليفي، إلى مثل هذه القرارات.

وتعقباً على القرار، قال المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي إنه يحزن تقدماً في القتال داخل غزة، وفقاً لخطة الحرب التي وافق عليها المستوى السياسي، وإن توزيع القوات في كافة الساحات يتم وفق الخطة والاحتياجات العملياتية في مختلف القطاعات.

كما أشار إلى أن «جميع وحدات الجيش الإسرائيلي مستعدة وجاهزة للقتال في غزة»، مضيفاً أن «هيئة الأركان العامة تقوم بدراسة الاحتجاجات واتخاذ القرارات وفقاً لذلك».

وكان الجنوب اللبناني حيث يتركز حزب الله في عدد من مناطق الحدودية، شهد توسعاً ملحوظاً لحدود قواعد الاشتباك بين الجانبين، إذ طال القصف الإسرائيلي سيارة في بلدة جدرا شمال صيدا، في محاولة لاستهداف أحد قادة حماس كان برفقة عناصر من حزب الله أيضاً.

ما دفع الحزب إلى الرد بإطلاق عشرات الصواريخ نحو شمال إسرائيل.

وهذه هي المرة الثانية التي تشن فيها إسرائيل ضربات في عمق الأراضي اللبنانية وخارج محافظة الجنوب الحدودية التي تشهد تبادلًا يوميًا للقصف بين حزب الله والقوات الإسرائيلية منذ بدء التصعيد على وقع الحرب في غزة في أكتوبر الماضي.

ومنذ بدء المواجهات بين الجانبين، قتل 230 شخصاً على الأقل في جنوب لبنان غالبيتهم من مقاتلي حزب الله و28 مدنياً، ضمنهم ثلاثة صحفيين، وفق حصيلة جمعتها وكالة فرانس برس.

أما على الجانب الإسرائيلي، فأحصى الجيش مقتل تسعة جنود وستة مدنيين.

فيما تتكثف الجهود الدولية، لاسيما الفرنسية والأميركية أيضاً من أجل لجم المواجهات ومنع اندلاع حرب بين الطرفين، والتوصل إلى تسوية ما قد تعيد دفع حزب الله إلى خارج مناطق الجنوب اللبناني.



قوات إسرائيلية في غزة

في رفح التي باتت الملاذ الأخير لأكثر من مليون نازح فلسطيني في جنوب القطاع الفلسطيني المحاصر، مع مواصلة إسرائيل قصفها الكثيف.

كذلك عبرت العديد من الدول العربية وفي مقدمتها مصر، فضلاً عن الأمم المتحدة، عن مخاوفها من أي هجوم على المدينة. يتواجد ما يقارب مليون و300 فلسطيني يتواجدون في قضاء رفح المحاذي للحدود المصرية، بعدما نزح عشرات الآلاف منهم من شمال القطاع ووسطه، وحتى من مدينة خان يونس الجنوبية.

في حين تتواصل المفاوضات خلف الكواليس، بشأن صفقة لتبادل الأسرى بين الجانب الإسرائيلي وحماس، ووقف لإطلاق النار على مراحل في غزة، بغية التوصل إلى هدنة.

من جانب آخر بعد تكرار الحوادث مؤخرًا، حذرت النائبة العامة غالي باهاراف ميارا، حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، من اتخاذ قرارات في غياب ما قالت إنه «بنية تحتية مهنية وقانونية ملزمة»، في إشارة منها إلى الخلافات التي تعصف بالحكومة منذ مدة.

ونبّهت ميارا الحكومة من اتخاذ قرارات مخالفة للقانون، مشددة على أن هذا الأمر تكرر عدة مرات في الأسابيع الأخيرة، وفقاً لما ذكرته صحيفة «تايمز أوف إسرائيل» أمس الأحد.

ونقلت الصحيفة عن ميارا قولها في رسالة إلى أعضاء الحكومة أرسلت في أعقاب عدد من الحالات في الأونة الأخيرة، والتي قدمت فيها قرارات مهمة إلى الحكومة للموافقة عليها خلال اجتماعاتها، في ظل غياب بنية مهنية وقانونية ملزمة أو حيث جرى الإعلان مسبقاً عن وجود عائق قانوني أمامها، وفق قولها.

كما أضافت أن القرارات الحكومية لها عواقب اقتصادية وأمنية واجتماعية كبيرة على الناس، وبالتالي يجب التأكد من اتخاذ هذه القرارات وفق إجراءات سليمة بالتنسيق بين الوزارات الحكومية، محذرة من أنه في غياب مثل هذه البنية التحتية، قد يتم اتخاذ قرارات غير قانونية تضر بالصلحة العامة.

كذلك طالبت النائبة العامة الحكومة بالعدول عن أي قرارات تم اتخاذها بطرق غير سليمة ومناقشتها من جديد بعد الانتهاء من العمل المهني والقانوني اللازم.

تأتي هذه التحذيرات في وقت تعصف فيه الأزمات بالحكومة الإسرائيلية، وبينما تشدد الخلافات بين أعضائها على ملفات كثيرة أهمها التعاطي مع ملف الأسرى الذين ما زالت تحتجزهم حركة حماس للشهر الرابع على التوالي، وكذلك ملفات أخرى

«وكالات»: بعد التطورات الميدانية الأخيرة ووسط تصاعد المخاوف المحلية والإقليمية والدولية من تصعيد إسرائيلي جديد في قطاع غزة، رأى وزير الدفاع الإسرائيلي، يواف غلانت، أن تعميق العملية العسكرية في قطاع غزة يضمن التوصل إلى اتفاق واقعي لاستعادة المحتجزين.

واعتبر في تصريحات صباح أمس أمام وزراء الحكومة في قاعدة جولس العسكرية، أنه كلما تم تضيق الخناق على حركة حماس سيكون تحقيق الهدف من الحرب أقرب، وفق زعمه.

كما تابع أن القوات الإسرائيلية اخترقت النواة الأساسية للحركة، زاعماً أن استخباراتها تستخدم ضدها حالياً.

جاء كلام غلانت تعليقا على إعلان الجيش الإسرائيلي العثور على مقر لحماس تحت مقر وكالة الأونروا في مدينة غزة.

في حين شدّد المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، فيليب لازاريني، على عدم إمكانية تأكيد التقارير الإسرائيلية حول وجود نفق تحت المقر الرئيسي للوكالة في مدينة غزة أو التعليق عليها.

وأضاف لازاريني في بيان نشره على منصة إكس أن موظفي الوكالة غادروا المقر منذ 12 أكتوبر الماضي، مؤكداً أن الوكالة لا تعرف ماذا يوجد تحتها.

يأتي هذا في حين لم يثبت بشكل قاطع أن مقاتلي حماس كانوا يعملون في الأنفاق الموجودة أسفل منشأة الأونروا، لكن مقطع فيديو نشره الجيش الإسرائيلي أظهر أن جزءاً على الأقل من نفق يمر تحت فناء المنشأة. وزعم الجيش أن المقر كان يزود الأنفاق بالكهرباء.

يشار إلى أنه وفي وقت سابق، أعلنت عدة دول، من بينها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا وكندا، تعليق تمويل الأونروا ووسط شكوك في وجود علاقات مع حركة حماس الفلسطينية.

بينما أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إنشاء لجنة مستقلة مكلفة بتقييم «حيادية» وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين والرد على الاتهامات التي استهدفت عدداً من موظفيها.

جاء ذلك بعدما اتهمت إسرائيل قبل أيام 12 من موظفي الأونروا بالضلوع في هجوم حماس يوم السابع من أكتوبر الفائت.

وعلى إثر أنتهت الأونروا عقود الموظفين المتهمين وفتحت تحقيقاً.

فيما أعلنت عدة دول وقف تمويلها للوكالة مؤقتاً بعد الاتهامات الإسرائيلية.

من جهة أخرى بعدما كررت إسرائيل عزمها المضي قدماً في اجتياح رفح، جنوبي قطاع غزة، حيث يحتفظ أكثر من مليون و300 ألف نازح فلسطيني، أطلقت حركة حماس تحذيرات جديدة.

فقد ربط قيادي كبير في الحركة، أمس الأحد، أي هجوم بري للجيش الإسرائيلي على مدينة رفح الحدودية بملف «مفاوضات تبادل الأسرى».

وقال إن «أي غزو لرفح يعني نسف تلك المفاوضات»، حسب ما نقل تلفزيون الأقصى التابع لحماس.

كما رأى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يحاول التهرب من استحقاقات صفقة التبادل، بارتكاب إبادة جماعية وكرامة إنسانية جديدة في رفح «حسب قوله».

أتى ذلك، فيما أكد نتنياهو بوقت سابق أمس عزمه إطلاق تلك العملية العسكرية، معتبراً أن «دخول تلك المدينة أمر حتمي لا نتصارع قواته على حماس»، وقال إن «النصر في متناول اليد بالسيطرة على رفح، المعقل الأخير لحماس»، بحسب تعبيره.

في المقابل، يتصاعد القلق بين النازحين الذين تكسروا في رفح داخل خيم أو ملاجئ غير مؤهلة، وحتى في الشوارع، من هجوم إسرائيلي وشيك.

فقد أعرب العديد من الفلسطينيين عن مخاوفهم من الهجوم المرتقب، وأغربوا عن قلوبهم من تكرار سيناريو مدينة غزة.

وكانت حركة حماس حذرت السبت أيضاً من وقوع «مجزرة»



قوات إسرائيلية قبالة الحدود اللبنانية



الصليب الأحمر يقل الأسرى